العرب
الأربعاء 2019/07/31
السنة 42 العدد 11424

التحديات تستقبل طموحات تطوير سكك الحديد العراقية

الإعلان عن خطط لربط شبكة السكك الحديد بتركيا

ملامح عودة الحياة للسكك الحديد العراقية

كشف العراق عن خطط طموحة لتطوير شبكة السكك الحديد المتهالكة والمدمرة، تتضمن ربطها مع دول مجاورة مثل تركيا وإيران لتعزيز التبادل التجاري وزيادة أعداد المسافرين، في ظل صعوبات كبيرة تمتد إلى مصادر وانتشار البيروقراطية والفساد في أجهزة الدولة.

بغداد – أعلنت الحكومة العراقية أنها تقترب من إنجاز جزء كبير من شبكة السكك الحديد، بعد أن تعرض قسم كبير منها للتدمير والإهمال جراء الحروب المتعاقبة والحصار على مدى عقود.

وقال وزير النقل عبدالله لعيبي إن "بناء الشبكة في مناطق بشمال بغداد، والتي كان يحتلها داعش، وصل إلى مدينة سامراء وكذلك إلى مصافي بيجي".

عبدالله لعيبي

شبكات العراق لسكك الحديد لا تستوعب الربط مع الكويت

وأشار في مقابلة مع قناة السومرية المحلية إلى أن الشركة العامة للسكك الحديد الحكومية عززت خط البصرة بقاطرات جديدة واقتربت من استكمال بناء خطوط الشبكة في الموصل وصلاح الدين.

ويعاني العراق، العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، من أزمة اقتصادية حادة منذ أكثر من عقد بسبب التكاليف الباهظة للحرب على الإرهاب. وتضرر جزء كبير من البنى التحتية للشبكة الحديدية المستخدمة لأغراض تجارية ومدنية التي تعاني في الأساس من التقادم منذ الغزو الأميركي في 2003 والذي انتهى بالإطاحة بحكم صدام حسين.

وقد بدت معالم دمار الشبكة واضحة في الموصل بعد سيطرة تنظيم داعش المتطرف عليها قبل طرده منها في العام 2017.

وأوضح لعيبي أن قطار البصرة كان يستغرق نحو عشر ساعات للوصول، لكنه يصل في غضون سبع ساعات الآن، بعد أن تم تعزيز الرحلات بقطار ثان.

ويستبعد محللون تمكن العراق من إتمام المشروع الضخم في الموعد، الذي حددته قبل عامين كون أن المستثمرين المحليين أو الأجانب لديهم مخاوف متعلقة بالوضع الأمني وقوانين الاستثمار وتفشي الفساد.

ولدى بغداد طموحات للربط عبر السكك الحديد مع ثلاث دول هي تركيا وإيران والأردن لإيجاد منافذ اقتصادية جديدة بما يعزز من معدلات التبادل التجاري التي تراجعت كثيرا في السنوات الماضية. وقدرت مصادر عراقية احتياجات الشركة الحكومية بحوالي 60 مليار دولار لتنفيذ ربط العراق بدول الجوار بشبكة السكك الحديد.

وقال لعيبي إن الوزارة "تعتزم ربط العراق بالسكك الحديد مع تركيا"، فيما أشار إلى أن شبكات السكك الحديد "لا تستوعب" الربط مع الكويت.

وبرر وزير النقل عدم القدرة على الربط مع الكويت لأن الشبكة المحلية مصممة للنقل الداخلي وتحتاج إلى أمور كثيرة للقيام بمثل هذا المشروع.

وأوضح أن كل عملية ربط بين دولة وأخرى تخضع لمعيارين أساسيين، الأول يتعلق بالجدوى الاقتصادية، والثاني يتعلق بالاعتبارات السياسية.

وتم تأهيل خط الموصل- بغداد ليتم ربطه بتركيا خلال المرحلة المقبلة وإصلاح خط بغداد-القائم في محافظة الأنبار غربي البلاد لربطه مع الأردن.

ووقع العراق والأردن عام 2012 مذكرة تفاهم تضمنت إنشاء خط السكك الحديد بين العقبة وبغداد، لكن بغداد لم تستطع تأمين التمويل اللازم لبدء تنفيذ المشروع، بسبب الأزمة التي تعاني منها البلاد.

وحتى الآن لم يتم إنجاز خط للسكك الحديد بطول 32 كيلومترا والبالغ تكلفته 150 مليون دولار ويمر من خلال معبر الشلامجة الحدودي مع إيران والواقع في مدينة البصرة جنوب البلاد.

وكانت بغداد قد أبرمت مع طهران في أبريل 2015 اتفاقا للربط بين البلدين عبر خطوط السكك الحديد بهدف تسهيل نقل البضائع والأشخاص.

وتقول الحكومة إن المشروع يتحمل تكلفته الجانب العراقي باستثناء الجسر الثابت، الذي من المقرر أن يمر فوق شط العرب ضمن تلك المسافة والذي سيتكفل الإيرانيون بتحمل تكلفة تشييده.

ويرجح محللون تخلف طهران عن تنفيذ وعودها في هذا المضمار لاسيما وأنها تمر بظروف اقتصادية قاسية مع تضييق هامش المناورة عليها نتيجة العقوبات الأميركية القاسية.

وفي حال اكتمال هذه الخطوط، فإن الشركة ستحقق إيرادات مالية ضخمة نتيجة نقل المسافرين والبضائع من تلك الدول، لكن بغداد لم تقدر قيمتها بالتدقيق.

ويقول خبراء إن أهمية مشروع ربط السكك الحديد بين تلك الدول لا يكمن في تسهيل نقل المسافرين والبضائع فقط، وإنما يمثل امتدادا لطريق الحرير القديم الذي تسعى الصين إلى إحيائه عبر ضخ مليارات الدولارات في الدول العربية لتنفيذه.

وكان طريق الحرير الصيني الشهير تاريخيا يربط على مدى أزمنة طويلة شرق آسيا بغربها، ويمر بالعديد من الدول الآسيوية لا سيما منطقة الشرق الأوسط منها العراق وإيران.

إيرادات هواوي تتحدى ضعف الأسواق والعقوبات

المبيعات تقفز بنسبة 23.2 بالمئة في النصف الأول

عادت هواوي إلى السير عكس تيار تراجع مبيعات الهواتف العالمية وكشفت عن قفزة كبيرة في المبيعات، رغم العقبات التي واجهتها بسبب العقوبات الأميركية وابتعاد عدد من شركات الاتصالات عن تسويق هواتفها الذكية.

شينزين (الصين) – فاجأت شركة هواوي الصينية الأسواق أمس بإعلان ارتفاع مبيعاتها خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة 23.2 بالمئة، لتثبت قدرتها على تحدي جميع العقبات التي تضعها الضغوط الأميركية.

وأعلن لیانغ هوا رئيس هواوي أن مبيعات المجموعة بلغت في تلك الفترة 58.25 مليار دولار، لتنفرد بمواصلة النمو، في وقت تتراجع فيه مبيعات أكبر منافسيها مثل أبل الأميركية وسامسونغ الكورية الجنوبية.

وتتهم إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب هواوي بالعمل مباشرة مع الحكومة الصينية لتسهيل أعمال تجسس، وهو ما تنفيه المجموعة، التي أدرجتها واشنطن على لائحة سوداء تحظر على الشركات الأميركية تزويدها بمكونات دون موافقة مسبقة من الإدارة الأميركية.

ورغم أن إدارة ترامب عادت وجمدت ذلك القرار، إلا أن الشركة لا تزال تخضع لقيود كثيرة تمنعها من دخول السوق الأميركية وتحدّ نشاطها في دول كثيرة في مجال شبكات الجيل الخامس للاتصالات.

واعترف لیانغ في مؤتمر صحافي في شينزن حيث مقر المجموعة بأن العقوبات الأميركية المفروضة على هواوي "سببت بعض المتاعب". لكنه أكد أنه "في الإجمال كان بالإمكان استيعابها".

وباعت هواوي نحو 118 مليون هاتف ذكي في النصف الأول من العام، ما يشكل زيادة نسبتها 24 بالمئة بمقارنة سنوية. لكنها أقل من الارتفاع الذي سجلته في العام الماضي، والذي بلغ نحو 30 بالمئة.

وعبرت المجموعة الصينية حينذاك عن أملها في التقدم على سامسونغ لتحتل المرتبة الأولى عالميا خلال العام الحالي بعد أن انتزعت المرتبة الثانية في مبيعات الهواتف الذكية في العام الماضي.

وكان تصنيف نشره المكتب الاستشاري "آي. دي.سي" الذي صدر في مايو الماضي قد أظهر تقدم هواوي خلال الربع الأول بفارق شاسع على شركة أبل، لتحافظ على المرتبة الثانية خلف سامسونغ الكورية الجنوبية.

وقفزت مبيعات هواتف هواوي في الربع الأول بأكثر من 50 بالمئة رغم مناخ تراجع المبيعات العالمية، في مقابل تراجع مبيعات أبل بنحو 30 بالمئة وسامسونغ بنحو 8 بالمئة.

وبعد فرض العقوبات الأميركية في مايو الماضي، توقعت تقارير عالمية أن تتعثر مبيعاتها خاصة بعد إعلان غوغل عن تقييد وصول هواوي إلى نظام التشغيل أندرويد وتطبيقاتها الأساسية.

وكان رين جينغفاي المهندس السابق الذي أسس هواوي في ثمانينات القرن الماضي قد أعلن في نهاية يونيو الماضي عن تراجع بنسبة 40 بالمئة في مبيعات هواتفها الذكية في يونيو.

118

مليون هاتف باعتها هواوي في النصف الأول بزيادة نسبتها 24 بالمئة بمقارنة سنوية

وذكرت تقارير أن الشرطة علقت الكثير من خطط التصنيع في تلك الفترة بسبب توقعات بعزوف المستخدمين عن شراء هواتفها إذا فقدت إمكانية الوصول إلى برامج شركة غوغل.

لكن انفراجة التوتر بين واشنطن وبكين بعد لقاء ترامب بنظيره الصيني شي جينبينغ خلال قمة مجموعة العشرين في مدينة أوساكا اليابانية الشهر الماضي، أعادت هواوي إلى مسار النمو السريع.

وقال لیانغ هوا إن "وتيرة تطويرنا سريعة جدا قبل إدراجنا على اللائحة" السوداء للولايات المتحدة".

في تلك الأثناء ارتفعت مبيعات هواتف هواوي الذكية في الصين بسبب تضامن الصينيين مع الشركة ضد العقوبات الأميركية، خاصة بعد أن دعت بكين مواطنيها لشراء هواتف المجموعة على حساب المنتجات الأجنبية وخاصة الأميركية.

تحسن الاقتصاد المصري يفشل في وقف ارتفاع نسبة الفقر

أظهرت بيانات رسمية مصرية أن المؤشرات الكثيرة على تحسن الاقتصاد المصري لم تتمكن من وقف ارتفاع نسبة الفقر، في مؤشر على أن المصريين يدفعون ثمن الإصلاحات الاقتصادية القاسية، التي تضمنت خفض الدعم الحكومي وتحرير أسعار الوقود وفرض حزمة كبيرة من الضرائب.

القاهرة – أعلن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر أمس أن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر ارتفعت في العام الماضي إلى 32.5 بالمئة بزيادة نسبتها 4.7 بالمئة عن المستويات المسجلة في عام 2015 والبالغة 27.8 بالمئة.

وحاول الجهاز تبرير ذلك بأن البحث الإحصائي كان شاملا وتضمن مؤشرات واسعة لم يسبق استخدامها في مصر لتحديد مظاهر الفقر.

وحدد بحث الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، بالذين يقل دخلهم السنوي عن 8.827 جنيها مصريا للفرد (533 دولارا) وهو ما يعني أن هناك أعدادا أخرى قريبة من خط الفقر.

وقالت صحيفة الأهرام الحكومية أن إعلان نتائج بحث الدخل والإنفاق لعام 2018 تعكس صورة حقيقية لحياة المواطن المصري من جميع الأبعاد الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

533

دولارا للفرد سنويا خط الفقر الذي يرزح تحته 32.5 بالمئة من المصريين

وتأتي تلك الأرقام بعد ظهور مؤشرات كثيرة على تحسن الاقتصاد المصري وارتفاع معدلات النمو وتراجع التضخم، في وقت انهالت فيه إشادات المؤسسات الدولية بنجاح برنامج الإصلاحات الذي بدأ في نوفمبر 2016 بتحرير سعر صرف الجنيه في إطار اتفاق قرض مع صندوق النقد الدولي.

ويؤكد ذلك أن فقراء المصريين يدفعون ثمن الإصلاحات الاقتصادية القاسية، التي تضمنت خفض الدعم الحكومي وتحرير أسعار الوقود والخدمات والكهرباء، إضافة إلى فرض حزمة كبيرة من الضرائب.

وقال خيري بركات رئيس الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء إن "أهمية البحث الإحصائي تنبع من كون نتائجه تتضمن مؤشرات كثيرة ترتبط بظاهرة الفقر، التي تؤثر سلبا على الواقع الذي يعيشه الأفراد وعلى تحقيق أهداف التنمية".

وأشار إلى أن الإحصاءات المعلنة أظهرت ارتفاع متوسط الدخل السنوي للأسرة المصرية إلى حوالي 59 ألف جنيه (3560 دولارا) من نحو 44 ألف جنيه في عام 2015.

لكن ذلك الارتفاع يعني في الواقع تراجعا كبيرا في القدرة الشرائية بسبب فقدان الجنيه المصري لنحو نصف قيمته خلال الفترة الفاصلة بين فترتي القياس.

وتعيش مصر أزمة اقتصادية صعبة وهي تحاول معالجة الأزمات العميقة، التي تفاقمت بشكل كبير منذ الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك في عام 2011.

فقراء المصريين دفعوا ثمن الإصلاحات القاسية لأمراض الاقتصاد

وبدأت الإصلاحات الاقتصادية القاسية، التي كان آخرها التحرير الكامل لأسعار الوقود مطلع يوليو الجاري، في نوفمبر 2016، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وفي إطار الحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار، استلمت آخر دفعاته الأسبوع الماضي.

ويرى محللون أن البرنامج رغم ثمنه الباهظ على فقراء المصريين كان لا بدّ منه لاستئصال الأورام السرطانية في الاقتصاد. ورجحوا أن يتسارع تعافي الاقتصاد في الفترة المقبلة وأن تبدأ معدلات الفقر بالانخفاض مع تسارع وتيرة انخفاض البطالة.

وكان أكبر خطوات الإصلاح قرار البنك المركزي في نوفمبر 2016 تعويم سعر صرف الجنيه، ما تسبب بارتفاع سعر الدولار من 8.8 جنيه إلى نحو 18 جنيها في الأشهر اللاحقة، لكنه تراجع في وقت لاحق ليتحرك عند نحو 16.5 جنيه للدولار.

ونتيجة تلك الإجراءات، ارتفعت معدلات التضخم بمصر إلى مستويات قياسية غير مسبوقة فوق 30 بالمئة، ما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية والمستويات المعيشية للمواطنين، قبل أن يتراجع التضخم مؤخرا إلى ما دون 10 بالمئة.